

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثلاثمائة وخمسة وعشرين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٥٠

الرئيس: السيد مازلان محمد (ماليزيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.15-07953(A)



* 1 5 0 7 9 5 3 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٢٥ لمؤتمر نزع السلاح.

وقبل المتابعة، أود أن أوجه كلمة وداع إلى السفير بيتر وولكوت ممثل أستراليا والسفير لويس غايغوس ممثل إكوادور، اللذين سيتركان قريبا منصبيهما كسفيران لدى مؤتمر نزع السلاح. وباسم المؤتمر وباسم حكومة بلدي، أتمنى لهما النجاح في مهامهما الجديدة.

وفي الوقت نفسه، اسمحوا لي أن أرحب ترحيبا حارا بالسفير روبرت أ. وود، الذي تولى مؤخرا مهامه بصفته الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى مؤتمر نزع السلاح. وباسم المؤتمر وباسم بلدي، أود أيضا أن أعرب لزميلنا الجديد عن أطيب تمنياتنا.

واسمحوا لي أيضا أن أرحب بمرسل ناغازاكي للسلام، الذين جاءوا ليشهدوا مداولتنا اليوم.

وأود إبلاغكم بأن دولة واحدة، هي جامايكا، قد طلبت المشاركة في أعمالنا بصفة مراقب خلال الجزء الثالث من دورة عام ٢٠١٤. ويرد طلبها في الوثيقة [CD/WP.577/Add.4](#)، التي تتضمن جميع الطلبات التي تلقتها الأمانة حتى يوم أمس، الاثنين، ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١٦/٠٠. فهل هناك أية تعليقات على هذه الطلبات؟ هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة جامايكا للمشاركة في أعمالنا وفقا للنظام الداخلي؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في هذه المرة، ونظرا لأنها المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة بصفتي رئيس مؤتمر نزع السلاح، اسمحوا لي أن أدلي بالبيان التالي.

إنه لشرف لي ولبلدي أن أتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وهي مسؤولية سنضطلع بها بأفضل ما لدينا من قدرات. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الرؤساء الذين سبقوني في رئاسة هذه الدورة على عملهم الشاق وما بذلوه من جهد في تسيير أعمال المؤتمر. وبصفتي آخر رئيس للدورة الحالية، سينصب اهتمامي على التفاوض بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح الذي سيقدم إلى الجمعية العامة، وإعداد الصيغة النهائية له، كما هو مبين بالتفصيل في المادتين ٤٣ و ٤٤ من النظام الداخلي.

وقبل أن أتطرق إلى خططتي بشأن الأعمال التي تنتظرنا، اسمحوا لي أن أعود بالزمن خطوة إلى الوراء لأعبر عن رأي وفد بلدي بشأن مركز المؤتمر ومختلف المسائل التي تُناقش هنا.

في عام ٢٠٠٤، تولت ماليزيا رئاسة المؤتمر للمرة الأولى منذ انضمامها في عام ١٩٩٩. وبعد عشر سنوات، ها نحن نتولى الرئاسة مرة أخرى. ومنذ آخر مرة تولينا فيها الرئاسة، شهد المناخ الأمني العالمي بعض التطور. فقد بدأ العالم رحلته لحظر الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، واعتمد معاهدة تجارة الأسلحة في العام الماضي. ومن المفارقات أن تتحقق كل هذه الإنجازات خارج المؤتمر. فالمؤتمر لم يتزحزح عن نفس الوضع الذي كان عليه قبل ١٠ سنوات.

ورغم أن العالم قد تطور، ما زال المؤتمر في حالة جمود، والسمة الثابتة الوحيدة الغالبة عليه هي غياب العمل الموضوعي.

ونضم صوتنا إلى وفود أخرى كثيرة في الإشارة إلى أن الجمود الذي يشهده المؤتمر استمر فترة طويلة جدا. وكما يتضح من الحظر المفروض على الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، فإن العالم لم يكن بوسعته أن ينتظر المؤتمر، وربما لن ينتظره لإحراز تقدم بشأن قضايا نزع السلاح الهامة الأخرى كذلك. ومن المقلق للغاية أن نشهد استمرار هذه الحالة. فالمؤتمر لا يقوم بدوره، والمجتمع الدولي محق في التعبير عن قلقه بشأن هذه المسألة.

وحق الآن لا يبدو دور المؤتمر بصورته الحالية، بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف التابع للمجتمع الدولي للتفاوض بشأن نزع السلاح، كونه مجرد اسم، على أفضل تقدير. ومصير هذا المؤتمر في أيدينا نحن هنا في هذه القاعة المهمة، وسواء نجحنا أو أخفقنا فالحكم علينا متروك للتاريخ. ويبدو من وجهة نظرنا أن المؤتمر يسير إلى طريق مسدود نظرا لمواصلة إصرار بعض الوفود على مناقشة مواضيع من الواضح أنها بمثابة خط أحمر بالنسبة لوفود أخرى.

وبينما ما زال نزع السلاح النووي ووضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية محوري التركيز الرئيسيين، يجب ألا ننسى أن هناك قضايا أخرى على جدول أعمال المؤتمر وضرورة ترتيبها كلها في صورة برنامج عمل مناسب. وتقر ماليزيا بأن ثمة أولويات مختلفة فيما يتعلق بالمسائل التي سيجري التفاوض بشأنها في المؤتمر. بيد أن هذه الأولويات يلزم ترشيدها من حيث علاقة كل منها بالأخرى. والحقيقة هي أنه يمكن التفاوض بشأنها جميعها في نفس الوقت في أفرة عاملة مختلفة تحد لها مواعيد مختلفة ولكن في نفس الإطار الزمني غالبا. وما يهم من حيث المبدأ هو إعطاء كل مسألة وقتا وتركيزا متساويين وألا يكون أي منها شرطا مسبقا للنظر في المسائل الأخرى.

ويمثل نزع السلاح النووي أولوية بالنسبة لماليزيا، لأن هذه الأسلحة تشكل خطرا واضحا وماثلا بالنسبة للبشرية ولهذا الكوكب. وهي تمثل منظومة أسلحة ضارة لا بد من إزالتها بصورة تامة وشاملة. والسييل لتحقيق ذلك هو البدء فورا في إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية. ولا تؤيد ماليزيا النهج المتدرج لتحقيق نزع السلاح النووي لأنه عملية مستحيلة تجعل نزع السلاح النووي الكامل والشامل هدفا لا يمكن تحقيقه. ولا يمكننا أن نرى سببا لعدم التوصل إلى اتفاق لنزع السلاح النووي بصورة تامة وشاملة؛ فقد تمكنا في الماضي من القضاء على فئة كاملة من منظومات الأسلحة من خلال الاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية. فالأسلحة النووية هي مجرد فئة أخرى من الأسلحة، بيد أن قدرتها على التدمير تفوق الأسلحة الأخرى ملايين المرات وبالتالي هناك ما لا يحصى من الأسباب المسوغة للقضاء عليها.

ولإيجاد مخرج من هذا المأزق، أنشأ المجتمع الدولي في عام ٢٠١٣ فريقا عاملا مفتوح باب العضوية للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. ومرة أخرى،

اتخذت هذه المبادرة خارج مؤتمر نزع السلاح. وأتاح الفريق العامل منبرا لإجراء مناقشات مفتوحة ونزيهة بهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. بيد أنه من المؤسف جدا أن تغيب عدة وفود رئيسية عن الفريق العامل. وكانت مشاركتنا في هذا الموضوع الهام فرصة ضاعت علينا. وتشعر ماليزيا بالتشجيع للتطورات الأخيرة في مناقشة الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ويسرنا أننا أسهمنا في هذا الجهد منذ أن أخذ يكتسب زخما في عام ٢٠١٢. وشاركت ماليزيا في المؤتمرين الدوليين الأول والثاني بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية، اللذين عقدا في النرويج والمكسيك، وتطلع إلى المشاركة في المؤتمر المقبل، المقرر عقده في النمسا. ونأمل أن تحقق هذه المؤتمرات الزخم والدعم الكافيين للبدء في مبادرة أكثر موضوعية واتساما بالطابع الفني صوب نزع السلاح النووي الكامل والشامل. وتقف ماليزيا على أهبة الاستعداد لدعم أي مبادرة تهدف إلى تحقيق هذا الهدف. وتثبت المبادرة الإنسانية أن هناك تأييداً قوياً بين أعضاء المجتمع الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. والشيء الوحيد الذي يدعونا للأسف هو الاضطلاع بها خارج نطاق المؤتمر.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، شاركت شخصيات رفيعة المستوى من ٧٠ بلداً، من بينهم رئيس وزراء ماليزيا، في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي عقد في نيويورك. ووجود رئيس وزرائنا في الاجتماع الرفيع المستوى هو دليل على الأهمية البالغة والأولوية القصوى اللتين توليهما ماليزيا لهذه المسألة بعينها. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بالقرار ٣٢/٦٨ الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويدعو إلى التعجيل ببدء المفاوضات في المؤتمر من أجل التبكير بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية وعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي بحلول عام ٢٠١٨. وفي هذا السياق، تؤيد ماليزيا تأييدا تاما البيان الذي أدلت به مجموعة الـ ٢١ في وقت سابق من هذا العام في سياق الدعوة إلى بدء هذه المفاوضات في المؤتمر.

وفيما يتعلق بأساليب عمل المؤتمر، من المهم الإشارة إلى أن إعادة النظر في النظام الداخلي ينبغي ألا تركز على قاعدة توافق الآراء فقط، وهي قاعدة تشكل شاكلا رئيسيا بالنسبة للعديد من الوفود، بل ينبغي أن تكون فرصة لاستكشاف السبل والوسائل اللازمة لمواصلة تحسين أسلوب العمل الحالي للمؤتمر. وفي الماضي، طرحت الوفود - بما في ذلك وفد بلدي - عدة مسائل رئيسية فيما يتعلق بالورطة الراهنة التي يمر بها المؤتمر. وفي هذا الصدد، نرحب بالاقترح الذي قدمه الأمين العام بالنيابة في المؤتمر في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤، والذي يمكن أن يساهم في استئناف العمل الموضوعي في المؤتمر. وقدمت ماليزيا وجهة نظرنا بشأن مختلف المقترحات، ونحن نتطلع إلى اتخاذ المؤتمر المزيد من الخطوات بشأن هذه المسائل.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعلق على إشراك المجتمع المدني في أعمال المؤتمر. وكما أبرزت في بياننا السابق الموجه إلى المؤتمر، تقدر ماليزيا المساهمة التي يقدمها المجتمع المدني في ميدان نزع السلاح. فقد أدى تعاوننا الوثيق مع المجتمع المدني إلى تقديم الاتفاقية النموذجية

للأسلحة النووية كوثيقة رسمية في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وينبغي النظر لأعضاء المجتمع المدني في مجال نزع السلاح باعتبارهم مجموعة من الأشخاص شديدي التفاني، بالنظر إلى ضالة الدعم المالي الذي يتلقونه من أجل خدمة قضيتهم، على الاختلاف من الجهات العاملة في مجال حقوق الإنسان في المجتمع المدني. ولا أعتقد أنهم يشاركون في هذا الجهد من أجل كسب مالي، وإنما تحذوهم شواغل حقيقية بشأن ما يمكن أن تفعله هذه الأسلحة بنا.

ولجهود المجتمع المدني أهمية في توليد الدعم اللازم من أجل نزع السلاح النووي على المستوى الشعبي، وستؤدي تدخلات المجتمع المدني القيمة إلى إثراء أعمال المؤتمر وستساعد على حفز النقاش الموضوعي. وما زالت ماليزيا ترى أنه ينبغي للمؤتمر أن يغتنم الفرصة للاستفادة من الخبرات والمعارف والأفكار التي يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في عملنا. وقد يكون هذا هو الزخم الذي تمس حاجة المؤتمر إليه للمضي قدما والوفاء بالدور الذي أنشئ من أجله. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى عقد مؤتمر نزع السلاح غير الرسمي/متدى المجتمع المدني الذي سيستضيفه الأمين العام للمؤتمر.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أطلعكم على خططتي للأسابيع الأربعة القادمة. فإضافة إلى تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة، سأسعى أيضا للحصول على موافقتكم في التعامل مع تقرير الفريق العامل غير الرسمي الذي أسندت إليه ولاية وضع برنامج للعمل، وفقا للتكليف الصادر بالمقرر الوارد في الوثيقة CD/1974. وبالأمر، أجرينا مناقشة مثمرة بشأن عمل الفريق العامل غير الرسمي. وسمحوا لي أن أعرب عن تقديري للرئيس المشارك، السفير غايغوس ممثل إكوادور، ونائب الرئيس المشارك، السفير وولكوت ممثل أستراليا، على عملهما الدؤوب والتزامهما في هذه السنة. وأنا واثق من أننا، بدعم وتعاون جميع الدول الأعضاء، سنكون قادرين على اتخاذ قرار بشأن كيفية التعامل مع هذا التقرير بطريقة مجدية.

وفيما يتعلق بإعداد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة، فإنني أسترشد بالتقارير السابقة للمؤتمر، ولا سيما تقرير عام ٢٠١٣، الذي يوفر إرشادات بشأن النقاط التي يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. كما أنني أسترشد بالنظام الداخلي، الذي يحدد محتوى التقرير وفحواه بموجب المادة ٤٥. ولاحظت أن عددا من المبادرات في المؤتمر هذا العام كان قد جرى تناولها في دورات ماضية. ولذلك، فإنني سأهتدي بالصياغة المتفق عليها في الماضي، وهو ما سيوفر في رأيي أساسا ممتازا لتحديد النقاط التي يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها.

ويمكنكم أن تطمئنوا إلى أن وفد بلدي يتولى تسيير أعمال الرئاسة بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغكم بأن المسودة الأولى للتقرير ستتاح لكم يوم الخميس، ٢١ آب/أغسطس، وستجدون بعدها وقتا لتقديم التعديلات المقترحة على تلك المسودة. وأعتزم أن أستمع إلى ردودكم وتعليقاتكم الأولية على المشروع في الجلسة العامة التي ستعقد يوم الثلاثاء المقبل.

وأعترزم تكريس الأسبوع الثالث من فترة رئاستي لصياغة النص بشكل غير رسمي. وسيجري اتخاذ ترتيبات لعقد جلسات صياغة إضافية حسب الاقتضاء، استناداً إلى التقدم المحرز في المفاوضات. ويحدوني أمل صادق في أن تتمكن من الانتهاء من هذه المفاوضات في أقرب فرصة ممكنة بهدف اعتماد التقرير في الجلسة العامة الأخيرة من مدة رئاستي. واسمحوا لي أن أضيف أيضاً أن بابي مفتوح دائماً، وأرحب بأية تعليقات أو تعقيبات منكم من أجل كفالة حسن سير أعمال المؤتمر.

وإنني أتطلع إلى العمل مع جميع الوفود في الأسابيع المقبلة، وأنا على ثقة من أنه بفضل تعاونكم ودعمكم، ستمكن من اختتام أعمال دورة المؤتمر لعام ٢٠١٤ بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

وأنقل الآن إلى قائمة المتكلمين. وأعطي الكلمة لممثل اليابان، السفير سانو، والآنسة كوياناغي، وهي من برنامج "مخاطبون للشباب من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية".

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي أول مرة آخذ فيها الكلمة في الجلسة العامة في ظل رئاستكم، فإنني أود أن أهنئكم على اضطلاعكم بهذا الدور الهام. وبصفتي أحد الرؤساء الستة لدورة هذا العام، فإنني أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لكم ولفريقكم طوال فترة ولايتكم.

إن شهر آب/أغسطس هو شهر استثنائي بالنسبة للشعب الياباني. ففي كل عام، تقام احتفالات تذكارية في ٦ و ٩ آب/أغسطس في هيروشيما وناغازاكي على التوالي. ونحن لا ننحي فيها ذكرى فحسب، وإنما نصلي أيضاً من أجل السلام، ونحدد عزماً على إقامة عالم أكثر أماناً وخال من الأسلحة النووية. وإنه لمن دواعي سروري، في هذا الصباح، أن أقدم لكم جميعاً الآنسة ماساكي كوياناغي، الجالسة الآن بجواري، والتي انضمت إلى وفد اليابان اليوم. وهي طالبة في المرحلة الثانوية من ناغازاكي ومن الجيل الثالث لد "هيباكوشا"، أي الناجين المباشرين من القصف الذري. وستأخذ قريباً الكلمة بصفتها من برنامج "مخاطبون شباب من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية"، بتكليف من السيد فوميو كيشيدا، وزير خارجية اليابان. ويشكّل برنامج "مخاطبون شباب" إحدى ركائز سياسة الحكومة اليابانية في مجال التثقيف المتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، ويقع في صميم الجانب الإنساني لجهود نزع السلاح التي تبذلها الحكومة.

لقد مضى الآن ٦٩ عاماً على انتهاء الحرب والـ "هيباكوشا" (الناجون) يهرمون، فقد بلغوا من العمر ما يقرب من ٨٠ عاماً في المتوسط، وهناك خطر أن تنمحي ذكرياتهم وقصصهم. ولتلافي ذلك، فإن جيل الشباب الذي تنتمي إليه الآنسة كوياناغي وزملاء دراستها الجالسون في شرفة هذه القاعة قد تطوعوا ليقوموا بدور مخاطبين شباب. ومهمتهم هي نقل شهادات الهيباكوشا إلى الجيل القادم، ونشر وتعميق فهم العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة

النووية. وإضافة إلى ذلك، هم يمثلون "رسل سلام من هيروشيما وناغازاكي" حيث يديرون حملة لجمع توقيعات من جميع أنحاء العالم دعماً لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

والآن، سيدي الرئيس، أرجو أن تسمحوا لي بإعطاء الكلمة للآنسة كوياناغي.

الآنسة كوياناغي (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إنه لشرف عظيم لي أن أتكلّم في مؤتمر نزع السلاح. واليوم، أود أن أتطرق بإيجاز إلى العواقب الحقيقية للقصف الذري وأجدد الدعوة إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

لقد ولدت ونشأت في ناغازاكي، وأتيحت لي فرص عديدة للسمع عن الرعب الذي أحدثته القنبلة الذرية. فقد شهدت جدتي القصف على مسافة ١,٥ كيلومتر من مركز انفجار القنبلة الذرية عندما كان عمرها ٢٢ عاماً. وقد نجت من الموت لكنها أصيبت بجروح في ساقها من جراء الانفجار. واعتلت صحتها وتوفيت بسرطان المعدة عندما كان عمرها ٥٣ عاماً. ولم تتح قط فرصة للاستماع إلى معاناتها منها. كما تبين لي أن جدتي شهدا القصف الذري من مسافة قريبة جداً من مركز الانفجار. واعتقد أنه ينبغي لي أن أعرف كيف تغلبا على المشاق بعد التفجير. وإني مصممة الآن على العمل بكثّة بوصفي من الجيل الثالث للناجين من القنبلة الذرية كي أنقل قصص أولئك الناجين إلى الجيل القادم. "لن يقع مزيد من الضحايا في مستقبل البشرية"، تلك هي رسالة الناجين. ومن واجبي أن أنقل رسالتهم إلى الناس أجمعين.

وفي شباط/فبراير من هذا العام، حضرت في المكسيك المؤتمر الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وأثناء المؤتمر، عُقدت جلسة خاصة بـ "الهيكاكوشا". وأدليتُ ببيان بوصفي من الجيل الثالث للناجين من القنبلة الذرية، فقدمت أربع شهادات من أولئك الناجين. وتكلمت عن معاناة جدتي وغيرهما من الناجين من تلك القنبلة. فقلت إن مهمتي بوصفي من الجيل الثالث لأولئك الناجين هي الاستمرار في إيصال رسالتهم إلى شعوب العالم. والآن، يخامرني إحساس قوي بالمسؤولية لكوني من الجيل الثالث للناجين من القنبلة الذرية. فيجب ألا ننسى المآسي التي وقعت في ناغازاكي وهيروشيما منذ ٦٩ عاماً. ولترجمة أفكارنا إلى أفعال، قررت أن أكون رسولة سلام من هيروشيما وناغازاكي.

لقد أرسل رُسل السلام الأوائل منذ ١٧ عاماً لإيصال أصوات ناغازاكي إلى العالم. وتتواصل حتى هذا اليوم حملة جمع التوقيعات التي يقوم بها ١٠ ٠٠٠ طالب من المدارس الثانوية، والتي تسعى إلى إزالة الأسلحة النووية وتحقيق عالم يسوده السلام. وقد امتدت الحملة لتشمل أجزاء عديدة من اليابان. وبلغ مجموع عدد التوقيعات مليون توقيع في العام الماضي، وقد أحضرنا معنا اليوم ١٣١ ٧٤٣ توقيعاً. وقد عُيِّننا أعضاء في برنامج "مخاطبون شباب من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية" من قِبَل السيد فوميو كيشيدا، وزير خارجية اليابان. ولدنيا، نحن شباب اليابان، مهمة التوجه بنداء من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد آن الأوان لأن يبادر الشباب بالتحرك. وأعتقد أن بإمكاننا أن نفتح الطريق إلى السلام من خلال ما نبذله من جهود. وأدعو جميع الوفود في مؤتمر نزع السلاح إلى تجديد عزمها وإلى تمهيد الطريق من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية من خلال عمل موحد. وآمل بإخلاص أن يتم حل الجمود الذي يعتري المؤتمر وأن تبدأ عملية تفاوض نشطة في القريب العاجل. وأود أيضا أن أطلب منكم التفضل بزيارة ناغازاكي وهيروشيما. وفي المرة القادمة، آمل أن أراكم في اليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكما، سعادة السفير سانو والآنسة كوياناغي. وأعتقد أنه بوجود شباب مثلك يواصلون هذا العمل، ما زال لدينا الأمل فيما يتعلق بإزالة الأسلحة النووية.

وأنفق معك على أن الجميع هنا ينبغي أن يقوموا بزيارة هيروشيما وناغازاكي. وقد أتاحت لي الفرصة للقيام بذلك في عام ٢٠١٢. وإنها لتجربة مؤثرة جدا أن يكون المرء في وسط ناغازاكي ساعة انفجار القنبلة.

والآن أدعو السفير وولكوت، من أستراليا، لأخذ الكلمة.

السيد وولكوت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على كلماتكم الرقيقة، واسمحوا لي أيضا أن أتمنى لكم التوفيق في رئاسة مؤتمر نزع السلاح في دورته الأخيرة. فهو يمكن أن يكون، كما نعلم، عملية معقدة.

وستكون هذه آخر مرة لي في هذه القاعة التاريخية. ولقد أنجز الكثير من العمل الهام هنا، ولكن، وبكل أسف، لم ينجز شيء منذ وقت طويل.

لقد أمضيت هنا مدة أربع سنوات ونصف السنة، ولقد راعيتني المفارقة في الجلوس هنا وسط جداريات خوسيه ماريّا سرت الرائعة المطلية بالذهب وبصبغ السّبية والتي تصور تقدم البشرية، في وقت أخفقنا فيه حتى في اعتماد برنامج عمل.

ومع ذلك، كان لي شرف العمل مع مجموعة من السفراء والمندوبين المتميزين بنزاهتهم وذكائهم، والذين، على الرغم من خلافاتهم، التي غالبا ما تكون خلافات عميقة بشأن مسائل تتعلق بالمفاهيم الأساسية لأمن دولهم، يظلون قادرين على العمل بطريقة جماعية.

وهذه العلاقات الشخصية قد تجاوزت كثيرا هذه الأبواب البرونزية فشملت دورة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واللجنة الأولى في نيويورك، والأسلحة البيولوجية، وعددا لا يحصى من الأنشطة المتعلقة بالأسلحة التقليدية.

لقد جئتُ إلى هذا المكان بعد فترة وجيزة من عرقلة القرار الوارد في الوثيقة CD/1864، وقضينا أعواما في مط كلمات ذلك القرار وتقليبها وليّها في محاولة لإيجاد طريقة تجعله متوافقا مع الواقع السياسي الذي تواجهه هذه الهيئة.

وما زلنا حتى حينه لم نفلح في إيجاد ذلك التوافق في الآراء.

وليس السبب أن أيّاً منا هنا قد ادّخر جهداً في سبيل ذلك. وبخصوص أستراليا، فقد كنا دائماً واضحين في إعطاء الأولوية للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. لأننا نرى، بكل بساطة، أن تلك المعاهدة هي سند لمعاهدة حظر التجارب النووية الشامل - التي بالطبع كانت، ولا تزال، أولوية أخرى لأستراليا.

والأستراليون شعب عملي بصفة عامة، وهم يعتقدون، في هذا السياق، أن الرؤية الشاملة لنزع السلاح النووي ليست بديلاً للعمل الشاق المضني اللازم لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وفيما يخص أستراليا، فإن النقاش بشأن ما إذا كانت معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هي تدبير من تدابير نزع السلاح أو من تدابير عدم الانتشار إنما يذكّرنا نوعاً ما بالجدل اللاهوتي القديم عن عدد الملائكة الذين يمكنهم الوقوف على رأس دبوس. ما هو الفارق الذي يحدثه العدد؟

فالنقطة الأساسية هي أن المواد الانشطارية هي المواد الخام للأسلحة النووية، وأن وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية هو أمر أساسي لتحديد الأسلحة النووية.

وليس بإمكاننا التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية دون أن نتفاوض قبل ذلك على مراقبة المواد الانشطارية. وهذه المسألة لا يمكن الالتفاف عليها، ولا يوجد أي طريق مختصر.

بيد أن الأمر غير المباشر - بل البالغ التعقيد - هو كيفية بلوغ ذلك. ولذا، فقد عكفنا على ذلك باستمرار.

ففي عام ٢٠١٠، استضيفنا، مع شريكنا المقربة، اليابان، اجتماعاً جانبياً لخبراء من أجل تعزيز المناقشات التقنية المكثفة المتصلة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي حين أن سفير اليابان، السيد سودا، وأنا تولينا رئاسة هذه المناقشات، فإن الخبير السويسري الدكتور برونو بيلو قدّم لنا المساعدة باقتدار. وقد ضم الاجتماع خبراء ودبلوماسيين من أعضاء مؤتمر نزع السلاح ومن الدول المشاركة في ذلك المؤتمر بصفة مراقب. ثم تلى تلك المبادرة عدد كبير من الاجتماعات جرى خلالها استكشاف جوانب معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية واستضافها زملاؤنا الألمان والهولنديون. وهذه الاجتماعات الجانبية كان الهدف منها هو بناء زخم للشروع في مفاوضات بشأن تلك المعاهدة والخوض في تعقيدات المسائل التي يتحتم التفاوض بشأنها.

وقد سُررنا آنذاك أيضاً بالعمل في تعاون وثيق مع كندا، التي اضطلعت بدور قيادي في إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي يجتمع في هذا الوقت الذي أتكلم فيه. وكنت في غاية الفرح لكوفي قدمتم مساهمة متواضعة كخبير أسترالي في

ما جرى وقتها من مناقشات مفيدة وقوية في فريق الخبراء الحكوميين، وأتمنى للفريق التوفيق في مداولاته الهامة.

وسيتعين علينا أن نتفكر مليا فيما سيتبع اختتام أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في السنة المقبلة.

ولقد اعتقدت دائما أن الدول التي تمتلك أسلحة نووية هي، في نهاية المطاف، الدول التي يجب أن تظهر القيادة بشأن هذه المسألة. وستكون تلك خطوة هائلة من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن نحو عالم خال تماما من الأسلحة النووية، ودليلا على التزامها بإقامته، لو أبدت تلك الدول هذه القيادة ودفعت هذه المسألة.

واسمحوا لي الآن أن أتطرق إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥. فأنا أعلم أن عددا من الدول الحاضرة هنا في هذه القاعة ليست أطرافا في تلك المعاهدة، ولا أريد هنا العودة إلى مسائل الانضمام العالمي للمعاهدة. ولكن ما بوسعنا جميعا الاتفاق عليه هو أن استمرار قوة المعاهدة وما يحدث في عام ٢٠١٥ لهما آثار رئيسية على عملنا.

فمعاهدة عدم الانتشار هي التزام عالمي على مستوى المعاهدات بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وتظل قوتها المعيارية هي الركيزة الحاسمة التي يبنى عليها ما نسعى إلى القيام به.

فقبل أربع سنوات، اتفقت ١٨٩ دولة بتوافق الآراء على وضع خطة عمل مفصلة تتناول نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وفيما يخص الغالبية العظمى منا، فإن جهودنا في هذه المرحلة ينبغي أن تتركز على خطة العمل تلك؛ ولكي نفكر في أهدافنا المنشودة بطريقة واقعية وبناءة، نحن بحاجة إلى أن يزودنا المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ بنتائج قوية.

وأستراليا ومثيلاتها من الدول الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح منكبّة على العمل قبل انعقاد اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار من أجل اقتراح خطوات عملية يمكن أن تسهم في تحقيق قدر أكبر من الشفافية في المجال النووي، وزيادة أكبر في تخفيض الترسّنات، ومزيد من الأمن للأسلحة والمواد النووية.

وعلى أن نتمتع في إطارنا الفكري لعام ٢٠١٥، وسيلزم أن نتوخى الحذر في عام ٢٠١٥ بشأن الكيفية التي نقرر بها ماهية النجاح، أو النجاح النسبي، أو النجاح المؤقت في تنفيذ خطة العمل - سواء الأجزاء المكونة لتلك الخطة أو الخطة ككل. وسيلزمنا أيضا التحلي بالواقعية بشأن ما يمكن تحقيقه بحلول عام ٢٠١٥، بما في ذلك مدى سرعة التحرك بشأن الركيزة ١. وسيكون توخي الشفافية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية أمرا مهما وحاسما للتعامل مع التوقعات: وهي توقعات تواصل، مجتمعة، تراجعها في هذا الصدد.

وعلى أن نركز على المستقبل بطرح أفكار خلاقة حقا. وبطبيعة الحال سيلزم وجود توازن بين الإتيان بأفكار جديدة، وبين تنفيذ خطة العمل. ومن المهم أن نتذكر أن خطة

العمل استندت إلى نتائج عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وأن مواصلة تفكيرنا ينبغي أن تستند إلى خطة العمل تلك.

وأخيراً، فيما يتجاوز عام ٢٠١٥، يتعين علينا النظر فعليا في الكيفية التي نستطيع بها أن ندير ما يمكن تسميته بتحديات الشوط ما قبل الأخير لعالم حققت فيه الولايات المتحدة وروسيا تخفيضات أكبر بكثير في ترساناتها، وكيفية جذب جميع الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية والدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية إلى عملية منظمة مثمرة، وفي الوقت نفسه، بناء ثقتها في الاستقرار والمحافظة على تلك الثقة. وهذا ما سي طرح تحديات استراتيجية هائلة.

والديناميات السياسية خارج هذه القاعة، لا سيما في البلدان المرتبطة أشد الارتباط بما يحققه المؤتمر، يجب أن تتحول بطريقة تتيح للمؤتمر استئناف دوره التفاوضي السليم. فقد شهدنا مؤخرا كيف أجمع هذا الإحباط الخطاب العالمي المتزايد بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية وحفز الدعم في بعض الأوساط لإبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية في الأجل القريب.

والقلق بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية والرغبة في مستقبل سلمي لأطفالنا هو أساس كل ما نقوم به في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. فالخطاب المتعلق بالأثر الإنساني للأسلحة النووية يؤدي دورا حاسما في تنشيط النقاش وفي الضغط على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل السير نحو نزع السلاح. وهو يؤدي إلى توعية جيل جديد لم يعرف الحرب الباردة ولا الخوف الملموس من نشوب نزاع نووي مع ما له من عواقب كارثية. ومن اللازم أن نشرك هذا الجيل إشراكا كاملا في الدفع نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وهذا التشديد المتجدد على الأثر الإنساني للأسلحة النووية يمكن أن يؤدي دورا حيويا في حفزنا جميعا على اتخاذ خطوات أكبر نحو نزع السلاح وكفالة ألا ننشره. ولكن ما لا يحققه هو أن يقدم طريقا مختصرا. وسيكون من اللازم أن نعمل بشكل منهجي، لبنة لبنة، إذا كنا نريد تحقيق الثقة والشفافية اللازمتين لبلوغ نزع السلاح النووي.

ويجب أن تشارك الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذه العملية ليكون لها أثر عملي. وإلا فإن تلك العملية ستكون إلهاءا لنا عن مهمتنا الأساسية.

وإضافة إلى ذلك، علينا أن نعترف بالأبعاد الأمنية للأسلحة النووية. فالنزع الفعلي للسلاح لا يمكن أن يتحقق إلا عندما تشعر الدول التي تمتلك أسلحة نووية بأن أمنها بدون تلك الأسلحة سيكون أكبر من أمنها وهي تمتلكها. ويجب علينا إيجاد عالم لم تقل فيه كثيرا جدوى الأسلحة النووية.

وكما ذكرنا سابقا، فقد بُذل الكثير من العمل الشاق في محاولة إحداث نقلة في ديناميات هذا المنبر. وإذا سعى الفريق العامل غير الرسمي إلى الوصول إلى مدى أبعد، وكان لاتباع نهج ذي مسارين ينطوي على الجدول الزمني للأنشطة والاجتماعات غير الرسمية الخاصة بالفريق العامل غير الرسمي فائدته في رفع مستوى النقاش بشأن القضايا الأساسية الأربع، حتى

ولو لم يتم إيجاد مسار في خضمّ التعقيدات السياسية. وآمل أن يواصل المؤتمر متابعة هذا النهج في عام ٢٠١٥. وأريد أيضا أن أنوه بالفريق العامل المفتوح العضوية وبعمله الذي ترأسه، بكل اقتدار، السفير دنغو.

ولكن إذا كنت سأترك فكرة، فهي أن الطريق المسدود لا يمكن أن يستمر أطول من ذلك. وما لم يتغير الواقع الراهن، فسينتهي الأمر بالمؤتمر في سلة مهملات التاريخ.

وهنا أود أن أتكلّم عن معاهدة تجارة الأسلحة من حيث إنها عملية قد يكون فيها ما يمكن الاستفادة منه في هذه الظروف القائمة. فقد كان من بين العوامل البالغة الأهمية لنجاح المفاوضات المتعلقة بتلك المعاهدة أن العملية أفضت إلى كسب أوسع تأييد ممكن بين الدول. فمن فريق الخبراء الحكوميين إلى الفريق العامل المفتوح العضوية، ثمّ للجنة التحضيرية ثم، في نهاية المطاف، مؤتمرين تفاوضيين - والمهم أنّها كلّها عملت تحت إشراف الأمم المتحدة - لم يكن هناك تسرّع في العملية المؤدية إلى اعتماد نص المعاهدة في السنة الماضية؛ وكانت المعالم البارزة محددة بدقة. ومن المؤكد أن الإرادة السياسية أدت دورا مهما في تمكين المشاركين في صياغة المعاهدة ومؤيديها الآخرين من الانتقال إلى المرحلة التالية ومواصلة كسب المؤيدين الداعمين للعمل صوب إبرام المعاهدة.

وفي كل مرحلة من المراحل، كان من السهل الاتكال على المكاسب التي تحققت في كسب مؤيدين متقاربي التفكير والانتقال خارج إطار منظومة الأمم المتحدة لإنجاز هذه المهمة. ولكن رغبة جميع الدول المهتمة في مواصلة المسيرة في إطار منظومة الأمم المتحدة لا يمكن إلا أن تضيف إلى مشروعية المعاهدة وما تنطوي عليه من إمكانات لاتخاذ إجراءات فعالة في المستقبل.

وكانت قاعدة توافق الآراء من بين السمات الرئيسية للمؤتمرين التفاوضيين، وكان إدراجها مثار جدل. وبالنظر إلى الوراء، فقد أثبت توفر توافق الآراء فائدته، لأنه وسّع نطاق مجموعة المؤيدين الراغبين في الحضور والتفاوض بشأن ما هو هام ولكنه كان، بالنسبة للكثيرين في ذلك الحين، مسألة لا تزال غير مؤكدة.

وبطبيعة الحال، لم يتمخض المؤتمر الختامي عن نتيجة توافقية موضوعية بالمعنى الرسمي إلى أقصى حد، ولعل البعض يذكر أن الهاشتاغ المعنونة #consensusfail برزت بسرعة كبيرة على صفحة تويتر مساء يوم ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣. ولكني أعتقد أن من الخطأ أن نستنتج، كما سارع البعض، أن توافق الآراء قد أخفق. فقد أظهر المؤتمر الختامي ما يمكن تحقيقه عندما يصمم المشاركون في عملية محكومة بالتوافق على إنجاحها ويسعون إلى التوصل إلى نتيجة بالتفاوض تحظى بتوافق الآراء بسبب التوازن الأمثل والشرعية التي تضيفها هذه النتيجة. وكما ذكرت، في نهاية المطاف، لم يتجاوز عدد الدول غير الراغبة في تمرير النص ثلاثا.

وقد كانت في هذه العملية آلية إضافية، أو مخرج، من خلال الفقرة ٧ من القرار ٢٣٤/٦٧، التي أتاحت للوفود بصورة مشروعة إحالة النص إلى الجمعية العامة في ٢ نيسان/أبريل. ومن ثم، ففي نهاية الأمر، تبين أن الفقرة ٧ تدبير يُلجأ إليه كملاذ أخير.

واعتقد أن ذلك هو أحد الدروس الرئيسية التي يجب استخلاصها من نهاية عملية معاهدة تجارة الأسلحة. وهذا لا يعني أنه يمكن، وينبغي، أن تحال المعاهدات المقبلة إلى الجمعية العامة بصورة روتينية عندما تتعقد الأمور - فمعاهدات متقاربي التفكير لديها قيودها الواضحة. ولا درس يتمثل في أنه ينبغي أن يُسمح لتوافق الآراء بأن يحكم كل شيء. فالدرس هو، بالأحرى، أن الآلية الإضافية ينبغي أن تكون في صلب عمليات توافق الآراء ولكن ينبغي استخدامها لمما، كملاذ أخير، وليس قبل استنفاد جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء.

أما فيما يخص من يعتبرون تجربة معاهدة تجارة الأسلحة نموذجاً يحتذى، فإن التحدي، ولا سيما التحدي المتعلق بالمسائل النووية، سيظل دائماً هو اتخاذ القرار السليم في اللحظة المناسبة لاستخدام هذه الآلية الإضافية. وينبغي أن تكون الفعالية المحتملة للصك المعني في مثل هذه اللحظات الحرجة هي دائماً المعيار الرئيسي لهذه القرارات.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالعودة إلى موضوع الأسلحة النووية. فهي أسلحة رهيبة، وكلنا يعلم أنها يجب ألا تُستخدم أبداً. وعلينا الاعتراف بأن الكثير قد تحقق منذ سبعينيات القرن العشرين في خفض أعدادها وأنه تم إنجاز الكثير في احتواء انتشارها الأفقي.

وفي الوقت نفسه، علينا الاعتراف بالصوابية الجوهرية لما ذكره وزير الخارجية الأسترالي السابق غاريث إيفانز، ويوريكو كاواغوتشي، في تقريرهما المعنون "القضاء على التهديدات النووية": "ما دامت هناك دولة تمتلك أسلحة نووية، فإن الدول الأخرى سترغب فيها. وما دام مثل هذا السلاح في حوزة أحد، فإن ذلك يُشكّل تحدياً لمصادقية أنه لن يُستخدم - يوماً ما - عَرَضاً، أو عن طريق سوء التقدير، أو قصداً. وأي استخدام من هذا النوع سيكون كارثياً... إن الحفاظ على الوضع الراهن ليس خياراً."

وتحضرني قصيدة للشاعر التركي ناظم حكمت، فيها الكثير من المعاني في هذا الصدد:

ستبرد هذي الأرض،

نجمٌ وسط النجوم

وواحدٌ من أصغرها،

ذرةٌ غبار مذهبة على مُحمل أزرق -

وأعني هذه، أرضنا العظيمة.

هذه الأرض ستبرد ذات يوم،

ليس مثل كتلة من الجليد

ولا مثل سحابة لا مطر فيها
ولكن مثل جوزة فارغة ستدور حول نفسها
في فضاء حالك السواد ...
يجب عليك أن تأسى لذلك من الآن
- يجب أن تشعر بهذا الحزن الآن -
فالعالم يجب أن يُحِبَّ بهذا القدر
إذا كنت ستقول: "لقد عشت" ...

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، سعادة السفير وولكوت، على بيان الوداع هذا. فهو بيان ملهم وجوهري جداً. ونعترف جميعاً هنا بالمساهمة التي قدمتموها لقضية نزع السلاح، وأنا شخصياً أشعر بالأسف لرؤيتكم تغادرون. والآن أدعو السفير واي للإدلاء ببيان باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

السيد واي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار. السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم بحرارة، فأنتم عضو مقرب في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة الهامة. ونحن على ثقة من أن توجيهاتكم وقيادتكم القديرة للمداولات في هذه الهيئة الموقرة ستسفر عن نتائج مثمرة. وتكرر الدول الأعضاء في الرابطة أن نزع السلاح النووي كان دائماً أولويتنا القصوى. وإضافةً إلى ذلك، نعيد التأكيد على أهمية وصلاحيّة مؤتمر نزع السلاح بصفته منتدى التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح. ومن المؤسف أن الجمود الذي دام ١٨ عاماً حال دون أن تبدأ هذه الهيئة المفاوضات بشأن المسائل الموضوعية. ولذلك ندعو المؤتمر إلى أن ينشئ لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية القصوى. وتؤدي رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بتنميتها المستدامة، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وقيمها الموجهة نحو إرساء السلام في المنطقة، دوراً محورياً في صون وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، وتصبو إلى انتشار السلام والأمن الدوليين.

ونحن نشدد على أهمية مواصلة تعزيز التعاون بموجب معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، والإعلان المتعلق بمنطقة سلام وحرية وحياد، والمعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية جنوب شرق آسيا. ونعيد تأكيد معاهدة الصداقة بصفته مدونة

قواعد السلوك الرئيسية التي تنظم العلاقات بين الدول في المنطقة وترسي دعائم السلام والاستقرار الإقليميين.

وتشدد المجموعة على أنّ تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها في إطار متعدد الأطراف، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، تشكل السبيل المستدام الوحيد لمعالجة مسألتي نزع السلاح والأمن الدولي.

وتعطي الرابطة أهمية كبيرة لنتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وتكرر دعوتها إلى التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل على النحو المبين في الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة للوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، لا سيما خطة العمل المؤلفة من ٢٢ نقطة بشأن نزع السلاح النووي.

وعلى الرغم من وجود بعض البوادر والتطورات الإيجابية، فإن العالم لا يزال يواجه تحديات لم تحسم بعد. لذلك تدعو الرابطة إلى تجديد الجهود الرامية إلى حل المأزق الحالي في التوصل إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي من جميع جوانبه. وفي هذا الصدد، نرحب بنجاح انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٣. ونأمل أن تتمكن، بالاستناد إلى نتائج هذا الاجتماع، من المضي قدماً لبلوغ الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي. وإضافة إلى ذلك، نرحب أيضاً بعمل فريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

ولا تزال الرابطة تعتقد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدات تلاتيلوكو وواروتونغا وبانكوك وبليندابا والمنطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وكذلك وضع منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، هي أمور تسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز النظامين العالميين المتعلقين بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار.

وفي هذا السياق، نرحب أيضاً بتوقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول الملزم قانوناً الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في مطلع شهر أيار/مايو من العام الحالي في نيويورك. ونرحب أيضاً بإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام بمناسبة مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في هافانا في كوبا.

ونأمل أن يسفر المؤتمر الثالث المقبل للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، المقرر عقده في عام ٢٠١٥ برئاسة إندونيسيا، عن وثيقة ختامية تتضمن توصيات ملموسة سعيًا إلى تحقيق نزع السلاح النووي العالمي التام. ورغم أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تؤدي دوراً هاماً في نزع السلاح

النووي وعدم الانتشار، فهي ينبغي ألا تكون غاية في حد ذاتها. فإ إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ليس بديلاً لنزع السلاح النووي.

وتشدد الرابطة على أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حيث لا وجود لها، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، وتعرب عن تأييدنا المستمر لعقد المؤتمر، في أقرب وقت ممكن، بشأن إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط. ونودّ أن نؤكد أيضاً أنه من الضروري أن تقدّم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة إلى جميع دول هذه المناطق ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

ونشدّد على أهمية تعزيز نظامي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح للحفاظ على السلام والأمن والازدهار في المنطقة. ونعيد تأكيد التزامنا بالحفاظ على جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، كما ينصّ عليه ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونعيد التشديد أيضاً على التزامنا بدعم المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. ونؤكد أهمية التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة وخطة العمل لتعزيز تنفيذ المعاهدة (٢٠١٣-٢٠١٧) التي اعتمدها وزراء خارجية الرابطة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل الوثيق مع الدول الحائزة للأسلحة النووية للتسريع بالتوقيع والتصديق على بروتوكول المعاهدة بدون تحفظات من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونعترف أيضاً بضرورة العمل بشكل وثيق مع الدول الحائزة للأسلحة النووية لمعالجة شواغلنا المتعلقة بالتحفظات المقترحة على البروتوكول الملحق بالمعاهدة.

ونحن نتفق مع الأمين العام للأمم المتحدة في أن الاهتمام بتحسين فهم العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية يزداد ازدياداً كبيراً. وفي هذا الصدد، نرحب بنجاح عقد المؤتمرين الأول والثاني المعنيين بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في أوصلو، النرويج، وفي ناياريت، المكسيك، على التوالي، ونرحب أيضاً بالمبادرة النمساوية لاستضافة المؤتمر الثالث.

وتؤيّد الرابطة تعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

وفي الختام، تشدد الرابطة كذلك على ضرورة مضاعفة الجهود الرامية إلى بلوغ الهدف المتمثل في نزع السلاح العام والكامل مع إيلاء اهتمام خاص لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية باعتباره ذلك مسألة ذات أولوية قصوى.

والرابطة على ثقة من أنه في ظل قيادة ماليزيا القديرة، ستقدّم جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح دعمها وستمارس أقصى قدر من المرونة من أجل النجاح في إنجاز التقرير الذي سيقدمه المؤتمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والستين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على هذا البيان باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأشكركم أيضاً على الكلمات الطيبة التي وجهتموها إلي. والآن أدعو ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الذي انضم حديثاً، السفير وود، إلى إلقاء كلمة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لو سمحتم لي، أودّ أولاً أن أشكر السفيرين وولكوت وغايغوس على ما قدماه من عمل مميز في مؤتمر نزع السلاح وأتمنى لهما التوفيق في مساعيهم المقبلة.

ويسرني أن أنضم إليكم هنا ونحن نعمل على إحراز تقدّم في جدول أعمال المؤتمر الهام. ولأن هذه هي الفرصة الأولى التي تتاح لي لمخاطبة المؤتمر، أود أن أثنى على الجهود التي تبذلها الرئاسة في عام ٢٠١٤ وعلى تفانيها ومهارتها في تشجيع المناقشات الموضوعية بشأن جميع بنود جدول أعمال المؤتمر في إطار الجدول الزمني للأنشطة، حتى مع استمرار الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل. وفي هذا الصدد، يسرني أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم مهام هامة في رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأود أن أؤكد لكم وللأمين العام بالنيابة، السيد مولر، دعم وفد بلدي الكامل لكم.

وقد حقق المؤتمر، منذ إنشائه، اتفاقات تاريخية جعلت العالم مكاناً أكثر أماناً بكثير. ورغم أن التقدم في المؤتمر لم يكن دائماً منتظماً على النحو الذي نودّ أن نراه، فإن نواتجه التراكمية لا غنى عنها. وحيث إن وفد بلدي يعي هذا الإرث، فإنه ملتزم التزاماً شديداً بالعمل مع الآخرين من أجل تمكين المؤتمر من إحراز مزيد من الإسهامات الجوهرية في الأمن الدولي. وريثما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل يتضمن ولاية تفاوضية، تعتقد الولايات المتحدة أن المناقشات الموضوعية غير الرسمية التي أجراها المؤتمر هذا العام قد وفرت بلورة مفيدة للآراء وساعدت على إبقاء المؤتمر مستعداً لإجراء المفاوضات. ويبين الطابع المتعمق لهذه المناقشات قدرة المؤتمر على العمل؛ ومن الواضح أنه يمكننا العمل، مؤسسةً ومهنيين، بصورة بناءة عندما نكون مخولين القدرة على القيام بذلك. ورغم أننا لا نقلل من أهمية التحديات المرتبطة بعودة المؤتمر إلى العمل الموضوعي، نعتقد أنه من المهم الحفاظ على توقعات كبيرة بشأن ما يمكن وينبغي للمؤتمر أن يحقق.

ولدى تناول بنود جدول أعمال المؤتمر الأساسية، يسترشد وفد بلدي بالتزام الولايات المتحدة بالسعي إلى تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية، على النحو الذي حدده الرئيس أوباما في براغ منذ خمس سنوات وأكد عليه الرئيس مجدداً في برلين في العام الماضي. وكما أكد الرئيس أوباما، لن يتحقق هذا الهدف سريعاً - إذ قال "ربما لن أشهد اليوم الذي يتحقق فيه". وسيطلب الصبر والمتابعة. وتشكّل الجهود التدريجية والعملية والمتعددة الأطراف جزءاً أساسياً من هذه العملية التي للمؤتمر دور ثمين عليه أن يؤديه فيها. وفي هذا السياق، لا تزال أولوية الولايات المتحدة في المؤتمر هي التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج مزيد من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى

(معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية)، اتساقاً مع تقرير شانون والولاية الواردة فيه. فمن شأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن تنهي إنتاج المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة واللازمة لصنع أسلحة نووية في الدول التي لا تزال تصنعها، وأن تضع حداً للمخزونات في جميع أنحاء العالم، وتوفر أساساً لعمليات تخفيض مقبلة في الترسانات النووية. وبهدف تعزيز آفاق التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المؤتمر، شاركت الولايات المتحدة بنشاط في المناقشات التي أجريتها في إطار الجدول الزمني للأنشطة وكذلك في اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ورغم اقتناعنا بأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن وينبغي أن تكون الإسهام المهم للمقبل للمؤتمر في الأمن الدولي، فإننا لا نقلل من أهمية المسائل الأساسية الأخرى المدرجة على جدول أعمال المؤتمر. ولا تزال الولايات المتحدة مستعدة للمشاركة في مناقشات جوهرية متعلقة بتلك المسائل، وقد اتخذنا خطوات عملية لإحراز تقدّم في كل من هذه المسائل.

وإني أنضمّ إلى هذه الهيئة بعد أن اضطلعُ في الآونة الأخيرة بمهام تتناول تعاون الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي ومشاركة الولايات المتحدة في المنظمات الدولية الموجودة في فيينا، بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد عززت هذه المهام السابقة تقديري البالغ للأهمية الحيوية للتعاون المتعدد الأطراف، لا سيما فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. وعلى هذه الخلفية، أنضمّ إلى الزملاء هنا اليوم بمنظور واضح بشأن التحديات والفرص المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سعادة السفير. وليس لدي أي متكلمين آخرين على القائمة. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ ألمح وفد الاتحاد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولاً وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم هذا المنصب الرفيع والصعب وهو رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأتمنى لكم كل النجاح في هذه المرحلة الختامية الشديدة الأهمية من دورة عام ٢٠١٤. وأود أيضاً أن أعرب عن الأمل في ألا يؤثر الموقف الذي اتخذتموه باسم بلدكم، والذي عرضتموه بالتفصيل في البيان الذي أدليتم به، والذي نخترمه بطبيعة الحال، على موضوعيتكم عند وضع وثائق هذه الدورة في صيغتها النهائية.

واسمحوا لي أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للسفير وولكوت للعمل المثمر الذي كرسه للمؤتمر على مدى سنوات. وآمل ألا تذهب جهوده سدى وأن تشكل أساس العمل المقبل للمؤتمر، بما في ذلك السعي إلى وضع برنامج عمل شامل ومتوازن. وأتمنى للسفير وولكوت استمرار النجاح في منصبه الجديد.

وبالعودة إلى مسألة الموضوعية، أود أن أطلعكم على تعليقات الوفد الروسي بخصوص التقرير المتعلق بالبند ٣ من جدول أعمال المؤتمر: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ففي جلسة المؤتمر غير الرسمية، المعقودة في ١٥ آب/أغسطس، وجّه الوفد الروسي الانتباه إلى

عدد من الأخطاء الوقائية الخطيرة في التقرير الذي قدمه سفير المملكة المتحدة، السيد رولاند، الذي كان منسق المناقشات المواضيعية بشأن هذا البند. ونحن نثير هذا الأمر مرة أخرى لأن اقتراحنا بشأن سبل تصحيح الوضع، بطرق منها إدخال تعديلات مناسبة، لم يعالج بشكل جوهري. وتتصل تعليقاتنا بالوقائع التالية التي، لسبب غير مفهوم، لم ترد في الوثيقة.

أولاً، تجاهل التقرير تماماً المناقشة بشأن عدم المبادأة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وشهدت الجلسات تبادلًا موضوعيًا ومفعماً بالحياة جداً للآراء بشأن مختلف جوانب هذه المبادرة. وأسهم خبراء من العواصم في الحوار بين الوفود. وعلى الرغم من ذلك، فإن التقرير لا يتضمن كلمة واحدة عن ذلك، وكأن شيئاً لم يحدث. وهذه المبادرة تتصل مباشرة بنزع السلاح. وهي تدبير مؤقت يقصد به أن يكون بمثابة ضمانة سياسية لعدم وضع أسلحة في المدار لحين إبرام وسريان معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

ثانياً، النص الروسي - الصيني المستكمل للمعاهدة كان موضع انتقادات محددة تعكس مواقف بعض الوفود. بيد أن التقرير يهمل الإشارة إلى أنه لم تكن هناك اعتراضات على المشروع من حيث المبدأ. وعلى مر السنين، ظل هذا النص هو المشروع الوحيد لصك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي حظي بتأييد واسع النطاق. وأعرب عدد من الوفود عن التأييد ليس لمواصلة العمل في هذا السياق فحسب، بل لبدء المفاوضات على أساس المشروع الروسي - الصيني، الذي يشير إلى أنه بالإمكان معالجة التساؤلات والشواغل المثارة أثناء المفاوضات. لكن التقرير لا يذكر تلك البيانات، ذات القيمة المضافة لتنشيط أعمال المؤتمر بوصفه هيئة تفاوضية.

ثالثاً، لم ينصب التركيز على المسائل المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بل على مشروع مدونة دولية ملزمة سياسياً لقواعد السلوك في أنشطة الفضاء الخارجي أعدها الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه منذ وقت ليس بالبعيد أعربت وفود تمثل بعض الدول الراعية أو المؤيدة لصياغة المدونة عن شكوك جدية بشأن الفكرة التي طرحها الأمين العام بالنيابة، السيد مولر، الداعية إلى بدء مفاوضات في المؤتمر بشأن الصكوك الملزمة سياسياً. ومن ثم، من الصعب فهم لماذا يعطي التقرير، أثناء تغطيته للمناقشات التي دارت في المؤتمر، مكانة بارزة لمدونة قواعد السلوك. وإضافة إلى ذلك، فإن التقرير لا يشير إلى الإدلاء بعدد من التعليقات المحددة بشأن المشروع. وعلى وجه الخصوص، انتقدت الوفود الفقرة الفرعية ٤-٢، التي تسمح بتدمير الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي في ظل ظروف معينة. وإذا اعتُمدت المدونة بصيغتها الحالية، فإن هذا الحكم سيوفر أساساً لنشر منظومات "الضربة الأولى". ويبدو من الغريب جداً مناقشة مبادرة كهذه في المؤتمر، لأن أحد أهدافنا الرئيسية هو عكس ذلك، أي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وعلاوة على ذلك، شكك عدد من الوفود في ملاءمة مناقشة مدونة قواعد السلوك في المؤتمر، متذرعاً بأن مضمونها، في معظمه، لا يتصل بمسائل نزع السلاح. وفي الواقع، فإن مشاكل الأمن في الفضاء الخارجي، بما في ذلك جوانب من قبيل الحطام الفضائي والوقاية من الحوادث، تتجاوز بكثير ولاية المؤتمر، ولكن الإشارات إلى وجهة النظر هذه يخلو منها التقرير. وتجدر الإشارة هنا إلى أن لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، التي تتناول الجوانب الأساسية لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، لم تستعرض مشروع المدونة.

ومن حيث المبدأ، لا نشكك في حق المنسق في أن يكون له رأيه الخاص بشأن جوانب معينة من المناقشة التي يغطيها التقرير، وقد كان مسؤولاً بشكل شخصي عن تجميع التقرير. وفي الوقت نفسه، يحق لنا ولغيرنا من الوفود أن ننتظر عرضاً دقيقاً للعناصر الموضوعية من تلك المناقشة، التي يمكن أن تكون ذات فائدة عملية للمؤتمر.

وفي ضوء ما سبق، لا يمكن للوفد الروسي أن يعتبر التقرير متوازناً أو موضوعياً. وعلاوة على ذلك، نرى أنه من غير المقبول عدم الرد، حسب الاقتضاء، على تقرير يقدم صورة مشوهة بوضوح للأحداث. ولذا فإننا نطلب إلى الأمانة أن تنشر هذه التعليقات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

وفي الختام، يدعو الوفد الروسي أعضاء المؤتمر إلى الالتزام الصارم بجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح الذي اعتمد بتوافق الآراء، ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية من قبيل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس: أشكر الاتحاد الروسي. وأعتقد أن الأمين سيحيط علماً بالطلب الذي قدمتموه في نهاية بيانكم.

المتكلم التالي هو السفير رحمتوف من كازاخستان.

السيد رحمتوف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): نظراً لأن هذا هو البيان الأول لوفد بلدي في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنيكم، السيد الرئيس، على توليكم هذا الدور، وأن أؤكد لكم دعم وفد كازاخستان الكامل في عملكم، بما في ذلك لعملية صياغة مشروع التقرير النهائي عن أعمال دورة عام ٢٠١٤ لمؤتمر نزع السلاح.

ونود أن ننضم إلى ممثل الاتحاد الروسي في توجيه الانتباه إلى انعدام التفاهم بشأن المناقشات المتعلقة بعدم المبادأة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، التي عقدت في إطار المناقشات غير الرسمية بشأن البند ٣ من جدول أعمال المؤتمر: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وإدراج المعلومات المشار إليها أعلاه، وهي ذات الصلة المباشرة بالمسائل المطروحة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، في التقرير المتعلقة بهذا البند من شأنه أن يسفر عن تقرير أكثر توازناً وأكثر تعبيراً عن الوقائع.

الرئيس: أعطي الكلمة لسفير إندونيسيا.

السيدة جاجابراويرا (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، يود وفد إندونيسيا أن يهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، ويؤكد لكم دعمنا وتعاوننا من أجل إنجاح رئاستكم. وتود إندونيسيا أيضا أن تعلن تأييدها للبيان الذي أدلى به سفير ميانمار واي باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتشاطر إندونيسيا وفد الاتحاد الروسي الآراء التي أعرب عنها فيما يتعلق بالتقرير المتعلق بالبند ٣: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونود الإشارة إلى بيان مشترك صادر عن وزيري خارجية إندونيسيا والاتحاد الروسي وقّع في بروني في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ وأعلننا فيه أنه لن يكون أي بلد منهما، بأي حال من الأحوال، البادئ بوضع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي. وجرى تعميم هذا البيان المشترك بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر تحمل الرمز CD/1954 في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

أما بالنسبة للصك الدولي، فإننا نرحب بالمبادرة المشتركة بين روسيا والصين المتعلقة بمشروع مستكمل لمعاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي نعتقد أنه يستحق مزيدا من النظر. والمشروع السابق الوارد في الوثيقة CD/1839 الذي قدمته روسيا والصين في عام ٢٠٠٨، يشكل أساسا للمؤتمر للتفاوض على اتفاقات دولية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوب إندونيسيا. والمتكلم التالي على القائمة هو السيد بولارد سفير المملكة المتحدة.

السيد بولارد (المملكة المتحدة): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة تحت رئاستكم، أود أن أعرب لكم عن دعمنا لرئاستكم وأنتم تمضون قدما في صياغة تقرير اللجنة الأولى.

وأود أن أورد بإيجاز شديد على التعليقات التي أدلى بها وفد روسيا وبعض الوفود الأخرى. وأود أن أكرر التأكيد على أن التقرير الذي قدمه سفير بلدي أعده بصفته الشخصية وأنا حاولنا إيجاد توازن بين ما سمعناه خلال الجلسة غير الرسمية، ليس فقط بشأن وضع معاهدة لمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، بل أيضا بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي. ومع أننا لا نريد الخوض في التفاصيل بشأن ما قيل عن كل منهما، فقد كنا نعتقد أن التوازن الذي اتسم به التقرير كان عاما وإجماليا جداً على نحو ما أظهرته المناقشة.

وأرى أيضا أن من الغريب نوعا ما، وأود تسجيل هذا في المحضر، أن الوفد الروسي أتى بهذه التعليقات الآن لأنه اطلع على مسودة أولى للتقرير قبل تقديمه إلى الأعضاء في مؤتمر نزع

السلاح وكان لديه الوقت الكافي للتعليق عليها قبل نشره. ولذا، فإنني لا أريد بالفعل سوى أن يسجل ذلك في المحضر للتعبير عما نراه.

الرئيس (تكلمت بالإنكليزية): هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ ألمح وفد الاتحاد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أمارس حقي في الرد لتوضيح ما أسماه ممثل المملكة المتحدة، السيد بولارد، استعراضا مسبقا لمشروع التقرير. لقد أتيحت للوفد الروسي، على غرار جميع الوفود في مؤتمر نزع السلاح، الفرصة لرؤية التقرير عندما عُيِّن مشفوعا برسالة من الرئيس الكيني إلى جانب جميع التقارير الأخرى، أي عندما جرى تعميمه رسميا، تقريبا. وقد منّا تعليقات أولية في الجلسة غير الرسمية للمؤتمر، المعقودة في ١٥ آب/أغسطس، وها نحن نعود، كما جاء في بياننا السابق، إلى هذه المسألة اليوم لمجرد أن بياننا واقتراحنا لم يعالجا بشكل جوهري.

الرئيس (تكلمت بالإنكليزية): هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ لا يبدو ذلك. وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم.

وستعقد الجلسة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء، ٢٦ آب/أغسطس. وأعتزم القيام في وقت لاحق من هذا الأسبوع بتعميم مشروع تقرير المؤتمر، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة، على جميع الأعضاء والمراقبين في المؤتمر.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.